



كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيئتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٧/تجدادية/تميز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٦/٦ برناسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامى وجعفر ناصر حسين أكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندى و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز- المدعي - / منى عبد الرضا محسن - وكيله جواد ماهود سلمان.
المميز عليهما - /١. المدعى عليه / وزير البلديات والاشغال العامة / إضافة لوظيفته وكييله الموظف الحقوقي زياد حسين عني .
٢. الشخص الثالث / مديرية بلدية قزانية - وكييله الموظف الحقوقي احمد ماهر يوسف .

الإدعاء

ادعت المدعية (المميزة) بواسطة وكيلها أمام محكمة القضاء الإداري انه تم تخصيص القطعة المرقمة (٩٥٠/١٢) مقاطعة ٢٢ غوال) لمورثها المتوفى (ياسر خليل فرحان) ولم تسجل القطعة المذكورة لوفاة مورثها ، وإلها قدمت طلب الى مدير بلديات محافظة ديالى إلا انه لم يتم الرد على الطلب . نظمت المدعية لدى المدعى عليه /إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٧ وسجل بعدد واردة (١٧٥٤) في ٢٠١٠/١٠/١٧ ولم يبت بالنظر رغم مضي المدة القانونية . أقامت المدعية دعوها بواسطة وكيلها بتاريخ ٢٠١١/١/١٦ طالبة الحكم بإلزام المدعى عليه /إضافة لوظيفته بتسجيل القطعة المرقمة (٩٥٠/١٢) مقاطعة ٢٢ غوال) باسمها وأطفالها القصر ، ونتيجة المرافعة الحضورية العنية وبعد إدخال مدير بلدية قزانية/إضافة لوظيفته شخصاً ثالثاً قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٢ وبعدد الاضبارة (٢٠١١/ق/١٠) للحكم برد دعوى المدعية . طغت المدعية (المميزة) بواسطة وكيلها بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بلاتحتها التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٤/٢ طالبة نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن

كو٧ ماري عيراق
داد كاي بالاي نيوتتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٧/التحادية/تمييز/٢٠١٢

المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب والحيثيات التي اعتمدها ذلك لان مديرية بلديات محافظة ديالى كانت قد خصصت قطع اراضي سكنية للمشمولين من الموظفين ومن ضمنهم مورث المدعية المتوفى ياسر خليل فرحان (زوجها) وذلك بموجب كتاب التخصيص الصادر منها بالعدد (الأملات/١٣١١) في (٢٠/١/٢٠١٠) وتحت تسلسل (٣٢) حسب الضوابط المقررة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها المرقم (م. ن. ر. /٤٢٤/٢٤) في (٢٥/٦/٢٠٠٦) ومن تلك الضوابط الاستمرار بالخدمة على ان لا تقل عن خمس سنوات . وحيث ان الثابت لمحكمة الموضوع عدم توفر هذا الشرط في دعوى المدعية (الاستمرار بالخدمة) لوفاة مورثها بتاريخ (١٢/٢/٢٠٠٨) (وليس في ٢/٤/٢٠٠٨ كما ورد سهواً في طلب الحكم المميز) وذلك بموجب القسام الشرعي الصادر للمتوفى المذكور من محكمة الأحوال الشخصية في منديلي بالعدد (٤٤/٢٠٠٨) في (٢/٤/٢٠٠٨) ولوفاته قبل مصادقة المحافظ على التخصيص لذا تكون الدعوى فاقدة لسندها القانوني لعدم توفر شرط استمرار الخدمة في الوظيفة في دعوى المدعية ضمن الضوابط المقررة في كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المشار اليه أعلاه للأسباب المتقدمة تكون دعوى المدعية واجبة الرد وحيث ان الحكم المميز قد قضى برد الدعوى للأسباب المتقدمة لذا فاتته جاء صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية مع تحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٦/٦/٢٠١٢.

الرئيس
مدحت محمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندی

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن